الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.7

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
11 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقرّ، نيويورك، يوم الإثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوتشنسكي ..... (أوكرانيا)

فيما بعد: السيدة غروه (نائبة الرئيس) ..... (سويسرا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ب) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قرّرت اللجنة أن تنظر فيهما سوية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54394 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ب) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع) (A/C.3/59/L.15)

١- **السيد غانسوخ** (منغوليا): قدّم مشروع القرار A/C.3/59/L.15 المعنون "عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع" وأعلن أن سورينام وفنزويلا انضمتا إلى أصحاب مشروع القرار. وقال إنه طُلِب إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/59/77 وA/59/123-E/2004/90 و A/59/175, 187, 203, 204, 205 وA/59/383-S/2004/758؛ وA/C.3/59/L.3-L.9)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/59/124-S/2004/532 وA/59/188)

٢- **السيد باريغا** (ليختنشتاين): قال إن الإجراءات المتعددة الأطراف لا غنى عنها في التعامل مع تحديات الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار، وتهريب المهاجرين، والفساد، وغسل الأموال. وأضاف أن الأجهزة التي أنشأتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة لمناهضة هذه الغوائل تدعو إلى الإعجاب. وأشار إلى أن ليختنشتاين وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المرفق) واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق)، كما أنها صدقت على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المتواجدة في مجال مكافحة الإرهاب.

٣- ومضى قائلا إن وضع المعايير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية يتوقف على فعالية التنفيذ الوطني والتعاون بين الدول. وحكومته مستعدة لمساعدة الدول الأخرى في بناء القدرات، وبخاصة في مجال تحديث التشريعات المتعلقة بقمع تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وهي تزمع أن تستضيف، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمرا عن تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المالية، الأمر الذي سيتيح للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من المسؤولين فرصة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٤- وأردف قائلا إن حكومته، في إطار الجهود المستمرة لإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعمت البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، كما أنها ساعدت في دعم إنشاء وحدات للاستخبارات المالية في المراكز المالية الأصغر.

٥- وواصل كلامه قائلا إنه لا يمكن إيفاء أهمية سيادة القانون حقها من التشديد، وإن وفده يرحب بالتأكيد على هذا الموضوع في الدورة الحالية للجمعية العامة. ولن يكون هناك مكسب لا قصير الأجل ولا طويل الأجل يُحصَل عليه من تجاهل سيادة القانون.

٦- وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات، قال إن مهمة لجنة المخدرات و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أخذت تتزايد صعوبة، وذلك بالنظر إلى أن ما يبذل من جهود للحدّ من الطلب على المخدرات غير المشروعة ومن عرضها لاتزال دون المستوى المرضي بكثير. وهناك حاجة إلى المزيد من التعاون الدولي ومن دعم المانحين، ولاسيما في أجزاء العالم التي يرتبط إنتاج المخدرات غير المشروعة فيها بالتهديدات الموجهة إلى الأمن.

٧- **السيد نيل** (جامايكا): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن العولمة، بكل ما تَعِد به من زيادة الرخاء،

لها أيضا جانبها المظلم المتمثل في تكوين ارتباطاتٍ ونقلِ النشاط الإجرامي عبر الحدود في شكل رابطات إجرامية متعددة البلدان. وأضاف أن أثرهذه على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طاغٍ، ولاسيما في البلدان النامية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة قد ارتفعت إلى مستوى مواجهة التحدي المتمثل في إنشاء أُطُر قانونية دولية وتقديم الدعم إلى الجهود الوطنية لمعالجة المشكلة. وبيّن أن حوالي ١٤٧ بلدا أصبحت أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة اتلفساد اعتُمِدَت توّا.

٨- وأردف قائلا إن الجماعة الكاريبية ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية، وبخاصة تعزيز قدرته على التعاون التقني (A/59/205). وأشار إلى أن المساعدة التقنية لمنع الإرهاب توسعت إلى حدّ كبير خلال الفترة المستعرضة، ولكن ذلك التوسع يجب ألا يكون على حساب مجال ذي أهمية حاسمة هو تعزيز قدرة آليات إنفاذ القوانين.

٩- وتناول الاتجار غير المشروع بالمخدرات فقال إنه يهدد بقلب اتجاه سنوات من الجهود التي بُذِلَت لبناء الاقتصادات الهشة والسير نحو التنمية المستدامة. وأضاف أنه ثبت وجود صلة جلية بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبين زيادة استعمال الأسلحة الصغيرة. وبيّن أن منطقة البحر الكاريبي هي نقطة للشحن العابر بين كبار منتجي المخدرات وبين أسواق الولايات المتحدة وأوروبا المُدِرّة للربح، التي كانت لها آثارها السلبية على تنميتها الاقتصادية. وإذا ما وضعت في الاعتبار الأرباح التي تُجنى من هذا النشاط، فإن المتعاملين به يوظفون استثمارات ضخمة في حماية تجارتهم، فيسببون بذلك اشتدادا في العنف ويواجهون إنفاذ القوانين بتحديات حقيقية. والجماعة الكاريبية تدعو إلى مّد دول العبور بالمساعدة الدولية بغية تعزيز جهود المنع، مع اتباع نهج أكثر توازنا تجاه ما يحصل من تخفيضات في الطلب والعرض. وهناك حاجة أيضا إلى التزام سياسي جدي بتنفيذ "برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبها" واعتماد اتفاقية دولية.

١٠- واختتم كلامه بقوله إن العمل المتضافر ضد مشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن تساعد على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وأن توجد بيئة من السلم والتنمية المستدامة لأجيال المستقبل.

١١- **السيدة تشاسول** (كوستا ريكا): قالت إن عولمة الجريمة تتطلب استجابة عالمية، وإن الاتفاقات الإقليمية للتصدي لتحديات الجريمة المنظمة، كالاتفاقات التي وقعتها مؤخرا الجماعة الكاريبية، مهمة للغاية هي أيضا في تعزيز القدرات وتقوية الشراكات.

١٢- وأردفت قائلة إن الإرهاب، وهو تهديد رئيسي يواجهه الجيل الحالي، لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال. ومع إشادة قادة العالم بضحايا الإرهاب وتكرار تأكيدهم لالتزامهم القوي بتقديم مرتكبيه إلى العدالة، فإنهم ملتزمون هم أيضا بالتمسك بالقيم الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز الأخذ بنهج متعدد الأطراف مع إيلاء الاحترام التام للقانون الدولي في جهودهم لمكافحته. وأهابت بالأمم المتحدة أن تتصدر الجهد المبذول في محاربة الإرهاب الدولي. وقالت إن عليها أن تستغل مواردها المحدودة أقصى استغلال عن طريق تجنب التداخل. وأشارت إلى أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ليست فِعالا منعزلة، وقد هلك آخرون كثيرون من ذلك اليوم حتى اليوم. وينبغي أن تصبح محاربة الإرهاب وأسبابه الجذرية نشاطا دائما من أنشطة الأمم المتحدة.

١٣- وواصلت كلامها قائلة إن حكومة كوستاريكا تقترح أن تبدأ الجمعية العامة استعراضا متعمقا لشتى ولايات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بالإرهاب، وذلك بهدف إزالة ازدواج العمل، وتوحيد الموارد، وكفالة مَرْكَزة صنع القرارات في يد هيئة مهنية ودائمة وغير متحيزة داخل المنظمة عن طريق إحداث منصب مفوض سام للأمم المتحدة معني بالإرهاب (A/59/383-S/2004/758).

١٤- واختتمت كلامه بقولها إن هناك تهديدا مشتركا ينبغي أن يكون هناك ردّ مشترك عليه، وإن وفد بلدها يرحب بجميع الأفكار والمقترحات الرامية إلى إنشاء مؤسسة من هذا القبيل.

١٥- **السيد عليموف** (طاجيكستان): تكلم بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة، فقال إن عجالة ونطاق المشاكل المقرونة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات تمثل بجلاء طبيعة التهديد الموجه إلى الاستقرار والأمن الدوليين. ومع أن طاجيكستان لا تنتج أي مخدرات، فإنها واقعة بين المنتج الرئيسي للأفيون والهيروين في العالم وبين البلدان المستهلكة للمخدرات. وحكومته مصممة على وقف مرور المخدرات عبر طاجيكستان. وقد اتخذت في السنوات الأخيرة عددا من التدابير الرامية إلى تحسين مراقبة المخدرات، واعتمدت إطارا تشريعيا يتمشى مع المعايير الدولية، وعزّزت قدرات هيئات إنفاذ القوانين. يضاف إلى ذلك أنها أقامت بمساعدة الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٩، الوكالة الرئاسية لمراقبة المخدرات. وكان من نتيجة هذه التدابير المختلفة أن دخلت طاجيكستان في عداد بلدان العالم الخمسة الأولى من حيث كمية ما صادرته من المخدرات، وأن انخفض عدد ما ارتُكب فيها من الجرائم المتصلة بالمخدرات. غير أنه لايزال من الأمور الحيوية تقوية ما يُبذَل من جهود جماعية لمكافحة التهديد الصادر عن المخدرات، وتعزيز التعاون، ومواصلة تحسين طرق العمل.

١٦- وواصل كلامه قائلا إنه لما كانت أفغانستان من وقت طويل أحد مراكز العالم الرئيسية المنتجة للمخدرات، فإن تجارة المخدرات سرعان ما أقامت نفسها كجزء من "اقتصاد الظلّ" لآسيا الوسطى. ولهذا فإن على المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ الإعلان السياسي الذي اعتُمِد في دورة الجمعية العامة الإستثنائية العشرين، أن يمدّ أفغانستان بأقصى ما يمكن من الدعم والمساعدة في جهودها لمعالجة مشكلة المخدرات.

١٧- **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يُثبِت التزامه التزاما متينا لالبس فيه بمعالجة الصلة بين الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والإرهاب، وغيره من أشكال الجريمة. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم (A/59/188)، اضطلعت الدول، من خلال الإعلان السياسي الذي اعتُمِد في دورة الجمعية العامة الإستثنائية العشرين، بالتزامٍ يقضي بتحقيق تقدم ملحوظ في الحدّ من عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها في موعد لا يتأخر عن العام ٢٠٠٨. ولكن كما لاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجزء الأول من تقريره المعنون تقرير عن المخدرات في العالم، عام ٢٠٠٤، فإن النتائج المتحققة حتى الآن مختلطة. وكون أن الجزائر هي منطقة مرور عابر للمخدرات وأنها أيضا تقع بالقرب من مراكز إنتاج المخدرات لا يخلو من آثار بالنسبة إلى شعبها. فالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وازدياد استعمالها أمر يثير شديد القلق لدى السلطات التي أخذت، في السنوات الأخيرة، تسعى جاهدة إلى توفير الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة المشكلة.

١٨- واستدرك قائلا إن الجهود المحلية وحدها لن تكفي. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (A/59/204) وفي تقريره عن تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع

الإرهاب ومكافحته (A/59/187)، فإن التعاون الدولي مهم أكثر من أي وقت مضى بالنسبة إلى مكافحة الجريمة المنظمة، كما أنه أمر أساسي بالنسبة إلى محاربة الإرهاب.

١٩- وأردف قائلا إن الجزائر نفسها عانت بشكل مؤلم من الإرهاب على مدى العقد الماضي، وهي قد نادت دائما باتباع نهج متضافر، من حيث أنها صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. يضاف إلى ذلك أن وفد بلده يؤيد التوصية التي أوردها الأمين العام في الوثيقة A/59/187 بشأن الحاجة إلى إعادة تأكيد أهمية برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأهمية مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المقرر عقده في نيسان/ابريل ٢٠٠٥. وبيّن أن الحالة المالية المتقلقلة لـ "المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين" محل قلق شديد، وهي تتطلب إجراءات عاجلة من جانب الدول الأعضاء؛ والجزائر مصممة على القيام بدورها في هذا الخصوص.

٢٠- **السيد لي** تشول (جمهورية كوريا): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية مستمرّة في التوسع، مهددة بذلك ذات نسيج المجتمعات ومسببة آلاما لا توصف للفئات الهشة. وأضاف أن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولين من بروتوكولاتها حيز النفاذ هو، لهذا، أمر جدير بالترحاب الشديد، وأن وفد بلده يحث الأمانة العامة على تقوية ما تبذله من جهود لتشجيع التصديق على هذه الاتفاقية وتنفيذها. وأشار إلى أن جمهورية كوريا، من جانبها، قائمة حاليا بتعديل قوانينها لجعلها تتمشى مع الاتفاقية، وهي تأمل في أن تصدق عليها قريبا. وبالنظر إلى أن الجريمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم السليم، فإن وفد بلده يرحب بالاتفاق الذي وصل إليه مجلس المسؤولين التنفيذيين الأُوَل في منظومة الأمم المتحدة من أجل تكوين استجابة فعالة مشتركة بين الوكالات لكبح الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢١- وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، لاحظ أن التزاما عالميا مستداما ومجموعة شاملة من الإجراءات أمران متطلبان على كلا الصعيدين المحلي والدولي، وأن التنفيذ العالمي للاتفاقيات والبروتوكولات الرئيسية الاثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب، وتنفيذها التام، هما أيضا أمران أساسيان. وقال إن حكومته سنّت مؤخرا قانونين بشأن منع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه وحماية ضحاياه، كما أنها شاركت بنشاط في عملية بالي لمناقشة الحلول للاتجار بالبشر ولمسألة الهجرة غير القانونية الوثيقة الاتصال بذلك الاتجار. أما الفساد فإنه تهديد عالمي يعرقل ما تبذله الدول من جهود لتحقيق العدل، والتنمية الاجتماعية، وسيادة القانون. واتفاقية مكافحة الفساد التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ هي أحد المنجزات الرئيسية. ويأمل وفد بلده أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن، كما يودّ أن يكرّر تأكيد أهمية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يُبذَل من جهود لمكافحة الفساد. كذلك يعلق وفد بلده أهمية كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المقرر عقده في عام ٢٠٠٥، وهو يأمل في أن يساعد هذا المؤتمر على بناء زخم لتجديد الالتزام السياسي وتعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال.

٢٢- وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات، قال إن وفد بلده يلاحظ مع عميق القلق أن المنبهات من صنف الأمفيتامين هي ثاني أوسع المواد استعمالا، وأن استعمالها زاد في الآونة الأخيرة في جميع أصقاع العالم. وقال إن جمهورية كوريا قد قضت بشكل يكاد يكون تاما على صنع هذه المنبهات والاتجار بها محليا، ولكن تثير جزعها الزيادة الحاصلة في استعمالها في منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ. ولهذا فإنها ترحب بما يبذله مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهود مستمرة لتشجيع التعاون في الجهود الرامية إلى مكافحة العقاقير التركيبية، علما بأن حماية الشباب من استعمال المخدرات غير المشروعة هو جزء حاسم من أجزاء عملية الحدّ من الطلب عليها، وأن حكومته قائمة باتخاذ شتى التدابير في هذا الخصوص.

٢٣- وواصل كلامه قائلا إنه مع صيرورة الصفقات المتصلة بالمخدرات غير المشروعة أكثر دولية في طبيعتها، تتزايد أهمية بناء علاقات تعاونية بين وكالات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية للبلدان المعنية. وأضاف أن حكومته حققت، عن طريق التعاون الدولي، نجاحات ملحوظة في معاقبة منتجي العقاقير غير المشروعة والمتجرين بها. وعلى الصعيد الإقليمي، تستضيف حكومته سنويا اجتماع موظفي الاتصال في مجال مكافحة المخدرات لأغراض التعاون الدولي، الذي يُمَكِّن البلدان من تبادل المعلومات عن الممارسات المتصلة بمراقبة المخدرات . وأشار إلى أن حماية النُّظُم المالية من غسل الأموال عنصر أساسي آخر من عناصر محاربة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وقال إن وفد بلده يلاحظ بعين القلق ازدياد استعمال عائدات الاتجار بالمخدرات لتمويل الأنشطة الإرهابية، وهو يرحب بما يبذله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهود للترويج لسنّ التشريعات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال.

٢٤- **السيدة تشان** (سنغافورة): لاحظت أن تجارة المخدرات تغطي العالم كله عن طريق سلسلة تموين عالمية، هذا إلى أنه قلّت اليوم الحواجز الطبيعية التي تعترض سبيل انتقال المخدرات عبر الحدود. ولهذا فإن من الأمور الأساسية وجود قوانين تتعلق بالمخدرات يجري إنفاذها على الوجه الصحيح، وقيام تعاون وتنسيق يتسمان بالفعالية والكفاءة على الصعيد عبر الوطني فيما بين الوكالات المسؤولة عن المخدرات وإنفاذ القوانين في كل دولة من الدول الأعضاء. والموارد الكافية والإرادة السياسية متطلبة أيضا لكفالة اتخاذ إجراءات ملموسة والحصول على نتائج مستدامة. ووقف عرض المخدرات غير المشروعة لا يتطلب فقط القبض على المتجرين، ووكلاء البيع والشراء، والسعاة، بل أيضا اقتفاء آثار العقول المُدَبِّرة والمنظمات التي تدير شبكات إنتاج المخدرات، وسَوْقها إلى سوح العدالة. وبغية كفالة الاستدامة الطويلة الأمد لتدابير مراقبة المخدرات، يجب تزويد المزارعين ببدائل مجدية عن إنتاج المخدرات. يضاف إلى ذلك أن من الأمور الأساسية عدم إهمال الجوانب المتصلة بالأمن، وذلك لأن عدم الاستقرار والصراع يتيحان تربة خصبة لإنتاج المخدرات، والاتجار بها، وإساءة استعمالها.

٢٥- وقالت إن الحدّ من الطلب على المخدرات يقتضي تثقيف الناس – ولاسيما المعرضين لخطر تعاطيها منهم – كما يقتضي أن يحصل الذين يسيئون استعمالها على التأهيل. واستطردت قائلة إن العوامل الرئيسية الأخرى التي ينبغي التصدي لها تشتمل على الفساد، وغسل الأموال، وانتشار الأمراض المحمولة في الدم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتمويل الإرهاب. وبيّنت أن الاستراتيجية المحلية التي تتبعها سنغافورة بشأن المخدرات تُرَكِّز على تخفيض الطلب والعرض عن طريق التشريع، وإنفاذ القوانين بهمة، والتأهيل، والتثقيف. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل وكالتها المعنية بإنفاذ مكافحة المخدرات بشكل وثيق مع نظيراتها في البلدان الأخرى على اختراق وتدمير الرابطات الدولية للمخدرات. وأشارت إلى أن سنغافورة لا يوجد فيها إنتاج مخدرات، وأن عدد مستعملي المخدرات فيها هبط بنسبة ٧٠ في المائة على مدى العقد الماضي. كما أن سنغافورة طرف في كل المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمكافحة المخدرات، وهي في طريقها إلى بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الإعلان السياسي الذي اعتُمِد في الدورة الاستثنائية العشرين.

٢٦- **السيد راييس رودريغيز** (كوبا): قال إن المبادئ التي فرضتها دول العالم الإمبريالية الرئيسية أدّت إلى حدوث زيادة في الجريمة على الصعيد العالمي. وعلى الدول الأعضاء ألا توهم نفسها بأن المعركة ضدّ الجريمة يجري كسبها، وذلك لأنها تفتقر إلى القدرة على التصدي للأسباب الجذرية للجريمة المحلية والدولية، ولأن الدول الإمبريالية تخلت عن مسؤولياتها في هذا الخصوص.

٢٧- ومضى قائلا إن بلده يعتقد، مع ذلك، بأن التقدم ممكن، وهو يودّ اقتراح عدد من النُّهُج. إن من الضروري إقامة نُظُم محلية ودولية تمنح الأولوية للتعليم الشامل، الخالي من التمييز. كما أن مبدأ اشتراك جميع الدول في مسؤولية مواجهة مشكلة الجريمة عبر الوطنية، وفقا للقانون الدولي ومبادئ الميثاق، يجب أن يُجْعَل حقيقة واقعة. ويجب توفير ما يلزم من البرامج المالية وبرامج محو أمية البشر للاضطلاع ببرامج ضخمة لمحو الأمية عن طريق خفض الإنفاق العسكري من جانب الأمم الصناعية الكبيرة أو فرض الضرائب على صفقات المضاربات المالية. ويجب تنفيذ برامج طموحة لخلق فرص العمل، ولاسيما للشباب. وفي هذا الصدد، يمكن تقديم مساهمة ذات شأن عن طريق تنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسينها. كذلك يجب إنهاء ممارسة منح مركز الدولة الأكثر رعاية من طرف واحد لأنها لا تفعل شيئا أكثر من أن تتخذ ذريعة لفرض تدابير إنفاذ مدفوعة بمآرب سياسية ضدّ البلدان النامية. ويجب وقف المحاولات الرامية إلى تحويل الجيوش الوطنية إلى حماة لجهود رأس المال عبر الوطني. ويجب وقف ممارسة بثّ الرعب من خلال السطوة، والتهديد باستعمال القوة واستعمالها على أساس التفوق العسكري غير المنازع فيه، شأنهما في ذلك كشأن استعمال مبادئ غير قانونية مثل الحق المفترض في اتخاذ إجراء وقائي. والحرب ليست طريقة للقضاء على الفقر، وعدم المساواة، والظلم، والجوع، والفساد، والإرهاب.

٢٨- وأضاف أن من الضروري، أخيرا، الترويج للتصديق العالمي على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالإرهاب، والمراقبة الدولية للمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالأشخاص، والفساد، والاتجار غير القانوني بالمهاجرين، وللتنفيذ العالمي لتلك الصكوك دون تمييز.

٢٩- وأردف قائلا إنه بالرغم من اضطرار كوبا إلى أن تتحمل، لأكثر من أربعة عقود، الحظر الإجرامي المفروض عليها من الولايات المتحدة، فإنها تفخر بمنجزاتها العديدة في مجالات منع الجريمة، والعدالة الجنائية، والنضال ضد المشكلة العالمية للمخدرات. وأشار إلى أن كوبا منخرطة، على الصعيد المحلي، في ثورة اجتماعية عميقة تتركّز بشكل خاص على تحسين التعليم الشامل للأطفال ولعموم السكان بوصفه حجر الزاوية في منع الجريمة. وهي قد قدمت، على الصعيد العالمي، أدلة وافرة على التزامها بالتعاون الدولي في النضال ضد الجريمة عبر الوطنية ومشكلة المخدرات، وشاركت في شتى المنتديات الدولي وما يتصل بها من آليات متعددة الأطراف. يضاف إلى ذلك أنها أعربت مرارا عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة، ولكن عروضها رُفِضَت. وبالرغم من الحظر وما يتحمله الشعب الكوبي من عداء وعدوان مستمرّ نتيجة للسياسة الإمبريالية لحكومة الولايات المتحدة، فإن كوبا ستبذل كل جهد لكفالة عدم استخدام إقليمها في القيام بأعمال إجرامية ضد الأمريكيين أو ضد أي شعوب أخرى من شعوب العالم.

٣٠- **السيد جزلال** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن المجتمع الدولي، كما يتجلى ذلك في تقرير الأمين العام، أحرز في السنوات الأخيرة شيئا من التقدم في مكافحة ويلات إساءة استعمال المخدرات. ومع هذا نجد في بعض أجزاء

العالم أن الطلب ازداد وأن المشكلة لاتزال تطرح تحديا على المجتمع الدولي. وأضاف أنه يجب تكثيف الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي اضطُلِع بها في دورة الجمعية العامة الإستثنائية العشرين.

٣١- وأردف قائلا إن ليبيا ليست بلدا منتجا للمخدرات، وإنما في الواقع قليلة التجربة في هذه المشكلة. وإذا وُضِع في الاعتبار موقعها الجغرافي والاستراتيجي بين ثلاث قارّات توجد فيها بلدان منتجة ومستهلكة، فإن عليها أن تعمل لتكفل ألا تصبح منطقة عبور. وهي قد بذلت جهودا على جميع المستويات لتنفيذ الصكوك الدولية التي هي طرف فيها، وذلك بطرق ليس أقلها اعتماد تشريعات تفرض عقوبات شديدة على الجرائم المتصلة بالمخدرات، وهي جرائم تتداخل في كثير من الحالات مع أشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٢- وواصل كلامه قائلا إن الجماهيرية العربية الليبية تحيط علما بتقرير الأمين العام عن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/59/175). وأشار إلى أن ليبيا قدمت مساهمتها إلى هذا المعهد، وأنه يأمل في أن تحذو بلدان أخرى حذو ليبيا في ذلك. وقال إن وفد بلده يطلب إلى الأمين العام أن يعمل في سبيل كفالة حصول المعهد على المساعدة المالية والتقنية التي يحتاج إليها.

٣٣- وتطرق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة عام ٢٠٠٣، فقال إنها أول صك دولي لمحاربة الفساد. غير أن الفساد، شأنه في ذلك كشأن الجريمة، لا يعرف الحدود، وهو يشكل تهديدا للنشاط الاقتصادي والتنمية، ويلزم لصانعي السياسات وصانعي القرارات الأخذ بنَهْج أكثر تنسيقا إذا أريد استئصاله.

٣٤- وأعلن أن وفد بلده يأخذ بالرأي الذي يذهب إلى أن إرهاب الدولة هو نوع من أنواع الجريمة المنظمة. غير أنه لا يمكن معالجة أسبابه الجذرية إن لم يُحدّد بوضوح. والقضاء عليه يتطلب إزالة ازدواج المعايير: فيجب ألا يُدان حين ترتكبه دولة ضد دولة أخرى ولكن يُغَضّ النظر عنه حين ترتكبه الدولة الأخرى. ويجب ألا يُقْرَن بأي دين معين أو ثقافة معينة، كما أن وفد بلده لا يمكنه أن يقبل بالتسوية بين نضال شعب ما ضدّ الاحتلال وبين الإرهاب. ودعا هو إلى عقد مؤتمر دولي عن هذا الموضوع.

٣٥- **السيد رستم** (ماليزيا):تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة أقامت، منذ عام ١٩٩٧، شتى الآليات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وأضاف أن الرابطة ملتزمة بتقوية التعاون الإقليمي والدولي، ولاسيما من خلال أنشطة اجتماعها الوزاري بشأن الجريمة عبر الوطنية تنفيذا لخطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في عدة مجالات محددة من بينها تبادل المعلومات؛ والتعاون وإنفاذ القوانين، والقانون والمسائل القانونية؛ والتدريب وبناء القدرات.

٣٦- وأردف قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتخذ نهجا شاملا ومنسقا تجاه الجريمة عبر الوطنية التي لها ارتباطات بالإرهاب؛ وهي تسعى، في إطار ما يُبذَل من جهود لمنع وقمع تمويل الإرهاب، إلى تعزيز تدفق المعلومات والاستخبارات بشأن المنظمات الإرهابية.

٣٧- وأشار إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ما فتئت تدعم الأمم المتحدة بانتظام في دورها القيادي في مناهضة الإرهاب الدولي. وأعضاء الرابطة يُشَجَّعون على توقيع جميع الاتفاقيات ذات الصلة، ويجري الآن التحقيق في إمكانية صوغ اتفاقية إقليمية لمكافحة الإرهاب.

٣٨- وأعلن أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بالقضاء على إنتاج المخدرات غير المشروعة وتجهيزها والاتجار بها وإساءة استعمالها في جنوب شرق آسيا في موعد

لا يتأخر عن عام ٢٠١٥؛ وهي تعمل بشكل وثيق مع شركائها في الحوار، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية الأخرى لمكافحة خطر المخدرات في المنطقة.

٣٩- **السيدة إيتو** (اليابان): قالت إن اليابان تدين جميع أشكال الإرهاب، وهي، بعد الاعتداء الشائن الأخير على الضحايا الأبرياء في بسلان، تحث جميع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة على سبيل الاستعجال. واليابان تأمل في أن يستمر فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة على تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة القانونية في ذلك المجال.

٤٠- وأعلنت أن حكومتها مصممة على تقوية سياستها بشأن الاتجار بالبشر، وهو إحدى أخطر الجرائم عبر الوطنية، وجريمة تنتهك حقوق الإنسان الأساسية لضحاياها. إلا أن التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد أمر أساسي؛ وحكومتها تبذل من قبلُ جهودا كبيرة لتعزيز مثل هذا التعاون على جميع المستويات، وهي تأمل في أن يسهم في ذلك أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات الدولية.

٤١- وذكرت أن اليابان ترى أن للحدّ من الطلب دورا هاما يقوم به في مراقبة المخدرات، وهي تأمل في أن يؤدي توفير العلاج الناجع للمتعاطين إلى هبوط محسوس في الاستهلاك. وبيّنت أن اليابان متبرع رئيسي لمشروعٍ للحدّ من الطلب يَضْطَلِع به في أفغانستان مكتبُ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، علما بأن أفغانستان بلدٌ مشكلة المخدرات فيه هي محل قلق شديد لدى المجتمع الدولي بسبب ما لها من دور في تمويل الإرهاب. أما فيما يتعلق بنهج "الحدّ من الضرر" الذي تحبذ اتباعه بعض البلدان، فإن اليابان تعتقد أنه قد يشجع في الواقع على مزيد من إساءة استعمال المخدرات ويُقَوِّض ما يُبذَل من جهود دولية لمكافحة المشكلة.

٤٢- وتطرقت إلى المخدرات التركيبية، فقالت إن إساءة استعمالها مشكلة متزايدة بسبب السهولة التي يمكن بها إنتاج هذه المخدرات. والحدّ من الطلب عليها يتوقف إلى حدّ كبير جدا على مراقبة السوالف؛ ولهذ فإن اليابان ترحب بالمبادرة التي اتخذها المجلس الدولي لمراقبة المخدرات في هذا الخصوص.

٤٣- **السيد كوينكو** (الفلبين): قال إن الإجرام الهائج الذي مافتئ يتفشى دون كابح لسنوات عديدة أصبح أكثر المشاكل التي يواجهها العالم تدميرا. وأضاف أن الشبكات الإجرامية آخذة في التوسع عبر العالم بنفس الوسائل التي تُحَرِّك عجلة العولمة الاقتصادية، إلا أن أنشطتها تزعزع استقرار المجتمع وتقوض التنمية وتدابير القضاء على الفقر.

٤٤- وأردف قائلا إن حكومته هو وجدت، في معرض ما تبذله من أنشطة لتعزيز الأمن الداخلي، أن إشراك المواطنين العاديين هو في كثير من الأحيان عنصر حيوي من عناصر محاربة الجريمة. وعلى مستوى أعلى، وبدعم من المجتمع الدولي، مافتئت القوات المسلحة والشرطة تخضع للتحديث بغية تحسين استجابتها إلى التهديدات الإجرامية؛ كما أن الفلبين مستمرّة في التعاون مع جيرانها في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهودهم لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٤٥- وقال إنه إذا ما وُضِعت في الاعتبار ما لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها من آثار عميقة على الصحة البشرية والتنمية المستدامة من جهة، ومترابطة المخدرات-الجريمة-الإرهاب من جهة أخرى، فإنه ينبغي للجهود الوطنية والعالمية أن تتصدى للمشكلة بأسلوب أكثر تكاملا. وبيّن أن النهج المعتمد في الفلبين يعالج كلا من العرض والطلب، ويشتمل على مجموعة للتنمية والإصلاح، وحملة لتمكين

الشعب، وتنسيق معزز مع البلدان الأخرى والوكالات الدولية لمراقبة المخدرات.

٤٦- وواصل كلامه قائلا إنه بالرغم من التزامات دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، فإن زراعة المخدرات واستعمالها مستمران في الاتساع. ورأى أن الكلام طال إلى ما فيه الكفاية، وأن هناك حاجة إلى تغيير في الاستراتيجية. والفلبين تقترح أن تصاغ برعاية الأمم المتحدة معاهدة جديدة متعددة الأطراف لتسليم المجرمين لكي يُجْعَل من الممكن إعادة مجرمي المخدرات الدوليين إلى بلدانهم لمحاكمتهم والحكم بإدانتهم.

٤٧- **السيد إسرائيلي** (إسرائيل): قال إن إسرائيل، بوصفها طرفا في الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالمخدرات، وضعت موضع التطبيق تشريعات تسمح بالاستيلاء على أصول مكتسبة بواسطة الاتجار بالمخدرات؛ كما تسمح برصد الأعمال المصرفية المريبة، والصفقات المالية، وغسل الأموال. وهي قد أنشأت أيضا مؤسسة قانونية مسؤولة أمام رئيس الوزراء — هي "الهيئة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات" — كوّنت شبكة من الخدمات لمكافحة إساءة استعمال المخدرات عن طريق معالجة العرض والطلب على السواء.

٤٨- وأردف قائلا إن أهم أهداف "الهيئة" بالنسبة إلى عام ٢٠٠٤ هي تغيير الجو العام بشأن تعاطي المخدرات؛ وتنفيذ برامج وقاية و/أو تأهيل لفئات مستهدفة تشمل الآباء والأمهات، والعاملين، والشباب، والمهاجرين؛ وإدراج مسألة المخدرات في التدريب الأساسي لمجموعات مهنية مختارة.

٤٩- ومضى قائلا إن الحكومة و"الهيئة" كليهما يتعاونان فيما يُبذَل من جهود على الصعيدين الإقليمي والدولي لربط محاربة المخدرات بقضايا الإرهاب، والجريمة، والفساد؛ وللعمل، من خلال اتفاقات ثنائية بوجه خاص، على تبادل المعلومات والخبرات مع أمم أخرى. واختتم كلامه بقوله إنه لا يمكن القضاء على غائلة المخدرات إلا من خلال مثل هذا التعاون وكفالة تطبيق الصكوك الدولية.

٥٠- **السيدة آبيسيكيرا** (سري لانكا): قالت إن بلدها ملتزم بمكافحة الجريمة والمخدرات وبإقامة نظام للعدالة الجنائية، وهو قد اعتمد عددا من التدابير التشريعية والآليات الوطنية والدولية لهذا الغرض. وأضافت أن "قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (عام ٢٠٠٢)" قد مكّن بلدها من أن يشارك في المساعدة المتبادلة الدولية، وهو أمر له أهمية حاسمة بالنسبة إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وهناك قيد النظر أيضا عدد من مشاريع القوانين الرامية إلى تعزيز الدستور والجهاز القضائي: مشروع قانون (تعديل) الكفالة، الذي يهدف إلى تقييد أسس الكفالة التحسُّبية؛ ومشروع قانون منع الجرائم الحاسوبية، الذي يرمي إلى تجريم الاستعمال غير السليم للحواسيب وإساءة استعمالها؛ ومشروع قانون العنف المترلي، الذي يتيح تدابير جَبْر خاصة من خلال أوامر توفير الحماية الصادرة عن المحاكم؛ ومشروع قانون (تعديل) القانون الجنائي، الذي يرمي إلى إخضاع الاتجار وأهداف الاتجار لأحكامه؛ ومشروع قانون حماية البيانات، لحماية استعمال البيانات دون ترخيص؛ والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، لتوفير إطار قانوني للصفقات التجارية الإلكترونية.

٥١- وأردفت قائلة إن هناك ٥٠ ٠٠٠ مستعمل للهيروئين و٢٠٠ ٠٠٠ مستعمل للقنب في سري لانكا اليوم، ومعظمهم من الشباب. وبلدها لا يقتصر أمره على كونه طرفا في عدة اتفاقيات دولية تتعلق بالمخدرات، بل هو أيضا يُنَفِّذ سياسات تتجلى فيها روح هذه الاتفاقيات. ويجري تعزيز سياسته الوطنية لعام ١٩٩٢ فيما يتعلق بالمخدرات بهدف الحدّ بشكل ملحوظ من إساءة استعمال المخدرات بحلول نهاية العقد، هذا إلى أن تشريعا يرمي إلى كفالة توفير مراقبة كافية للسوالف يجري إعداده مع المجلس الوطني لمراقبة

العقاقير الخطرة، بالتعاون الوثيق مع المشروع الإقليمي لمراقبة السوالف الذي يضطلع به المكتب الإقليمي لجنوب آسيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٢- ومضت قائلة إن هناك أيضا تشريعات جديدة يجري إعدادها تشمل: (أ) تشريعا بشأن السموم والعقاقير الخطرة يجعل غسل الأموال العائدة من الاتجار بالمخدرات غير المشروعة جريمة جنائية؛ (ب) وتشريعا لكفالة سريان مفعول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (عام ١٩٨٨) واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية (عام ١٩٩٠)؛ (ج) وتشريعا لإتاحة معالجة مدمني المخدرات وتأهيلهم.

٥٣- واختتمت كلامها بقولها إن وفد بلدها يرحب بما تبذله وكالات الأمم المتحدة، ولاسيما منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من جهود لمساعدة بلدها على تخفيض وإزالة الطلب على المخدرات وعرضها.

٥٤- **السيد تشوي** (أستراليا): قال إن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص جريمتان خطيرتان تتحديان حق البلدان في حماية حدودها. ومثل هذه الأنشطة تنطوي على إمكانية تقويض فعالية وسلامة النظام الدولي لحماية اللاجئين وبرامج الهجرة القانونية على السواء. وأضاف أن بلده قائم باتخاذ تدابير قوية لمكافحة هذه الجرائم، بما في ذلك الملاحقة القضائية لمرتكبيها وتسليمهم. وقد صدق مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجوّ، وهو سيصدق قريبا على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. وحثّ جميع الحكومات على أن تفعل الشيء نفسه.

٥٤- وواصل كلامه قائلا إن الحكومات، إذا أرادت أن تكون فعالة، يلزمها العمل سوية. ولايزال التعاون هو السمة المميزة لعملية "بالي" بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات العلاقة في هذا الشأن، تلك العملية التي تشمل عضويتها بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد فضلا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وأشار إلى أن التأكيد على حلقات العمل التطبيقية ساعد وزارات الخارجية والعدل وإنفاذ القوانين والهجرة الوافدة في المنطقة على أن تكون متزايدة التعاون والفعالية في مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم. وذكر أن بلده سيستمرّ في العمل في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بغية تحقيق نفس الأهداف.

٥٦- ومضى قائلا إن المندوبين الموفدين إلى اجتماع كبار الموظفين في عملية بالي وافقوا، في حزيران/يونيه، على أن شيئا من العمل، يشمل تشريعا لتجريم تهريب البشر والاتجار بهم، قد أُكْمِل. وأوصوا بأن تستمرّ عملية بالي في التركيز على مجالات يمكنها إضافة قيمة فيها، مثل إنفاذ القوانين ومراقبة الحدود؛ والاتجار بالأشخاص والسياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال؛ والمساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين. وذكر أن الموقع الشبكي لعملية بالي سيُتابَع تطويره كأداة لبناء القدرات.

٥٧- واختتم كلامه بقوله إن عملية بالي أكدت على أهمية التعاون في محاربة الجريمة عبر الوطنية. وطالما بقي التهريب والاتجار، فإن بلده سيعمل مع حكومات أخرى في المنطقة للإهتداء إلى حلول عبر وطنية.

٥٨- **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن محاربة المخدرات مسؤولية جماعية تقتضي اتباع نهج متوازن ومتكامل يتمشى مع الميثاق والقانون الدولي، ويولي الاحترام التام لسيادة

البلدان وسلامتها الإقليمية ولحقوق الإنسان. وأضافت أن بلدها طرف في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمخدرات، وأن الذين يحاربون هذه الظاهرة يستحقون الدعم من المجتمع الدولي؛ ولهذا فإن التعاون الدولي أمر أساسي.

٥٩- ومضت قائلة إن وفد بلدها يرحب بكون أن لجنة المخدرات استمرّت في تقييم التقدم المحرز من الحكومات في تحقيق الأهداف التي حدّدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. ورأت أن التعاون المتعدد الأطراف والثنائي على الصعيدين الوطني والإقليمي أمر أساسي، شأنه في ذلك كشأن تقديم الدعم إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أهابت بالمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية. وأكّدت على أهمية الحاجة إلى محاربة الفقر بغية تحسين إمكانية الحصول على التعليم وتوعية الشباب. وأعربت عن أملها في أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور محوري من خلال برامجه في أفريقيا، فيساعد بذلك على تعزيز المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ خطة العمل للحدّ من الطلب على المخدرات. غير أنه لا مجال للتساهل؛ إذ ينبغي التعامل بصرامة مع قضايا المخدرات.

٦٠- وواصلت كلامها قائلة إن السودان واحد من البلدان القليلة التي لم يصل استعمال المخدرات فيها إلى مستويات تدعو إلى الجزع. غير أنه يمكن استعمال هذا البلد كبلد عبور؛ ولهذا فإن الجهود موجهة نحو هذا المجال.

٦١- وأردفت قائلة إن بلدها أقام عددا من آليات منع الجريمة، وهو طرف في كثير من الاتفاقيات الدولية والثنائية لمنع الجريمة. وذكرت أن حكومتها في طريقها إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ كما أن حكومتها ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نظما بالتضامن، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، حلقة عمل في الخرطوم عن التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد تكلّلت حلقة العمل هذه بإصدار إعلان الخرطوم بشأن الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، الذي كرّرت دول المنطقة فيه تأكيد التزامها بمحاربة هذه الظواهر كما أعربت عن قلقها الشديد إزاء الخطر الذي تشكله بالنسبة إلى المنطقة. وشدّدت تلك الدول أيضا على حاجاتها في مجال المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وتنفيذ هذه الاتفاقية.

٦٢- واختتمت كلامها بقولها إن وفد بلدها يرحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٣، وإن بلدها يعتقد أن من المهم محاربة الفساد على المستوى الدولي، ولاسيما بالنظر إلى ما له من أثر على السلم والأمن والاقتصادات الوطنية.

٦٣- **السيد ماير** (البرازيل): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إنه قد مرّت ست سنوات على الإعراب في خطة العمل لتنفيذ الإعلان المنبثق من دورة الجمعية العامة الإستثنائية العشرين عن التزام قوي بالتغلب على مشكلة المخدرات في العالم. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الكثيرون، لم تُحَقّق الأهداف المحددة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٣ إلا جزئيا، في حين أن الأهداف المحددة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٨ تبدو أكثر فأكثر غير قابلة للتحقيق. غير أن الوفاء بالتزامات الحدّ من استهلاك المخدرات لايزال أمرا لا مناص منه.

٦٤- وأضاف أن المجتمع الدولي بعيد عن بلوغ هدف القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير قانونية، وهو يواجه باستمرار عقبات وتحديات جديدة. وقد تكاثرت منظمات الاتجار بالمخدرات، ونوّعت أنشطتها، واندمجت في جماعات إجرامية أخرى، فعقدّت

بذلك من عمل السلطات القضائية. والكثير من الجرائم هي الآن مقرونة بالاتجار بالمخدرات، وذلك مثل تهريب السوالف الكيميائية والأسلحة، وغسل الأموال، والفساد، والاتجار بالأشخاص، والإرهاب، والجرائم العادية. يضاف إلى ذلك أن استهلاك المخدرات آخذ في الازدياد، وبخاصة استهلاك المخدرات التركيبية، ولاسيما بين الشباب.

٦٥- ومضى قائلا إن وفد بلده، لهذا السبب، يحثّ جميع الدول على إقامة، وتنفيذ، وتقوية، وتحسين تدابير مراقبة الاتجار بالسوالف والمواد الكيميائية، وتحويلها عن غرضها، وتهريبها وذلك بغية منع إنتاج المخدرات غير المشروعة الطبيعية والتركيبية على السواء. أما الآثار الضارّة للمخدرات فيمكن مشاهدتها في جميع مستويات المجتمع، وهي تتخذ مظاهر مختلفة من بينها الزيادة الحاصلة في العنف المترلي، ومعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والدمار البيئي، وتزعزع استقرار النُّظُم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦٦- وقال إن المسألة وإن لم تكن جديدة فإنها لاتزال جدّ خطيرة؛ ولهذا فإن صدور استجابة متكاملة ومنسقة من جانب جميع الدول الأعضاء أمر أساسي. وأضاف أن المخدرات تؤثر في جميع البلدان، وأن منطقته ليست استثناء. وبالرغم مما تحقق من إنجازات كبيرة في تفكيك كارتيلات المخدرات، فإن تلك المجموعات تجزّأت إلى منظمات صغيرة تستعمل أساليب وخطوط سير جديدة. ولهذا فإن هناك حاجة إلى تحديث النُّظُم القضائية بصورة متواصلة وإلى الأخذ باستراتيجيات جديدة في جميع المستويات.

٦٧- وأشار إلى إقامة شتى آليات التقييم والتنسيق في السنوات الأخيرة، وذلك مثل آلية التقييم المتعددة الأطراف التي أقامتها منظمة الدول الأمريكية، والتي تتولى بانتظام قياس ما تضطلع به جميع بلدان المنطقة من أنشطة لمكافحة المخدرات. وهذه الآلية - وهي الآلية الوحيدة التي تستند إلى التقييم فيما بين أنداد وتنتج تقارير قطرية وإقليمية منتظمة — كافحت بشكل فعال إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وأفسحت المجال لتعاون لم يسبق له مثيل عبر القارّة. ولهذا فإن بلده يهيب بجميع الدول أن تنظر في أمر إقامة آلية مماثلة في مناطقها لتمهيد السبيل إلى تعاون دولي أنجع.

٦٨- وذكر أن المخدرات غير المشروعة تترتب عليها نتائج لا تحصى تؤثر في جميع مستويات المجتمع وتهدد استقرار الأسر، والحكومات، والأمم. وقال إن من الأمور الأساسية بالنسبة إلى الأمم أن تواصل دون كلل محاربة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية عن طريق تجديد التزامها ببلوغ الأهداف المنصوص عليها في خطة العمل لتنفيذ الإعلان.

٦٩- **السيد دالّوليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن تهريب الناس والاتجار بالبشر أصبح يشكل مسألة سياسية وأمنية رئيسية بالنسبة إلى االمجتمع الدولي، وهو ثالث أكبر مصدر لأرباح الجريمة المنظمة الدولية بما يولده من أرباح تُقَدَّر بـ ١٠ بلايين دولارا وبما يُتَّجَر بهم من أشخاص يبلغ عددهم ما بين ٠٠٠ ٦٠٠ و٠٠٠ ٨٠٠ كل سنة.

٧٠- وأضاف أن منظمته ترحب بكون أنه في الفترة التي مرّت منذ العام الماضي بدأ نفاذ بروتوكولين يكملان الاتفاقية المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأن عدد التصديقات آخذ في الازدياد السريع. إلا أن المشكلة لم تتضاءل لا من حيث حجمها ولا من حيث نطاقها، كما يلزم إعادة تعديل الأدوات واستراتيجيات الاستجابة بصورة متواصلة. ومن الأساسي أن يتوفر تعاون دولي أكبر إذا أريد مكافحة المشكلة وبناء نظام هجرة أشمل.

٧١- وأردف قائلا إنه يتبين من دراسة أجرتها مؤخرا منظمته عنوانها *Changing Patterns and Trends of Trafficking in Persons in the Balkan Region* أن المنظمات

الإجرامية الدولية الضالعة في الاتجار كيّفت أساليبها مع ما يكفل تجنب اكتشافها وزيادة ربحيتها، فأخذت في الاستعانة بوثائق السفر القانونية، والفساد، والإنترنيت، والاتصالات الهاتفية، وإسناد الاتجار إلى الإناث، وغير ذلك من الاستراتيجيات الرامية إلى الحدّ من البروز للعيان. وعلى هذا ففي حين أن الظاهرة تبدو على السطح أقل جلاء، فإن هناك أشكالا خطيرة أخرى من الاستغلال واسعة الانتشار. ولهذا فإن هناك حاجة إلى جهد مستمرّ للاستدلال على أساليب الاتجار الجديدة وتكييف الاستجابات الوطنية والدولية في مجالات المنع والملاحقة القضائية والحماية مع التغيرات الحاصلة في طريقة عمل الجماعات الإجرامية.

٧٢- وقال أخيرا إن هناك أيضا حاجة إلى الأخذ بنُهُج مبتكرة للاستعاضة عن التدفقات غير المنتظمة بقنوات منتظمة للهجرة. ففي وقت تخيم فيه الشواغل الأمنية المعززة، من المهم تشجيع بناء الثقة العامة بنظام يُعْتَمَد عليه لإدارة الهجرة، والحرص في الوقت نفسه على عدم إخماد التنقل المشروع للأشخاص أو تعريض حياتهم الخاصة أو حقوقهم وحرياتهم الشخصية للخطر. وبيّن أن منظمته تساعد بلدانا عديدة على تعزيز قدرتها في شتى المجالات، وهي مستمرة في التشجيع على المزيد من التصديقات على الاتفاقية وبروتوكولاتها وفي دعم الدول الأطراف في اتخاذ التدابير المعقدة اللازمة لتنفيذها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠.